حقائق عن الأردن

- تضاعف عدد سكان الأردن ١٢ مرة خلال العقود الستة السابقة
- نسبة الأطفال دون سن ١٥ في الهرم السكاني الأردني ٣٦٪
- الزيادة في النمو السكاني تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي
- تعتبر الأردن رابع أفقر دولة في العالم بالموارد المائية

أثر النمو السكاني على التنمية

الأردن

١٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠

- سيتضاعف عدد السكان خلال ٣٠ سنة
- سيصل عدد السكان إلى حوالي ١٣ مليون نسمة في عام ٢٠٤٠
- تضافر جهود كافة القطاعات ضروري لمواجهة التحديات السكانية

"وبالرغم مما تحقق خلال السنوات الماضية من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن المواطن لم يشعر بانعكاس هذا الارتفاع على مستوى معيشته، ولعل هذا يرجع إلى الازدياد المقلق في نسبة زيادة النمو السكاني التي تلغي أي أثر إيجابي لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يستدعي حملة وطنية لتنظيم الإنجاب وتزايد عدد السكان بما لا يتعارض مع عقيدتنا السمحة"

جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم

تعزيز ترشيد السلوك الإنجابي سينعكس إيجاباً على الاقتصاد، الصحة، التعليم وتوفر الموارد الطبيعية

١ النمو السكاني

٦ ملايين نسمة يعيشون اليوم في الأردن، سيتضاعف عددهم خلال ٣٠ سنة

إذا استمر معدل الإنجاب على مستواه الحالي فإن عدد السكان سيزيد عن الضعف ليصل إلى حوالي ١٣ مليون في عام ٢٠٤٠.

تعزيز ترشيد السلوك الإنجابي

إذا تسنى خفض معدل الإنجاب الكلي فإن عدد السكان سيزيد إلى حوالي ١٠,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠، أي عدد أفراد أقل بنسبة ٢٦٪ مقارنة بالعدد في حال استمرار ثبات معدل الإنجاب الكلي الحالي.

حجم السكان

عدد سكان أقل نتيجة انخفاض معدل الإنجاب الكلي

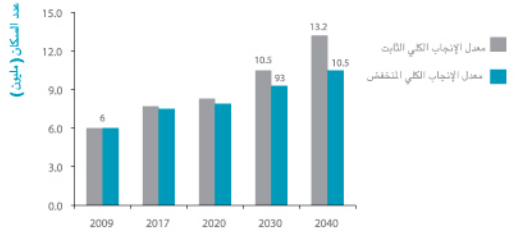

٢ ترشيد النمو السكاني حاجة ملحة تساعد في تحقيق:

- **الاقتصاد:**

  رفاه الأفراد وفرص عمل أفضل وأكثر

- **التعليم:**

  تعليم ذا جودة وكلف أقل في توفير المعلمين والغرف الصفية والمرافق المدرسية والكتب

- **الصحة:**

  خدمات صحية عالية الجودة وعدد أقل من الأطباء

- **المياه:**

  ارتفاع حصة الفرد من المياه المخصصة للشرب والزراعة والاستهلاك المنزلي والسياحي والصناعي

- **الزراعة:**

  حصة الفرد من الأراضي الزراعية أكبر

٣ الإجراءات المطلوبة

- أخذ البعد السكاني بعين الاعتبار في خطط كافة الجهات وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط
- دعم المسؤولين ومتخذي القرار على المستوى الوطني والمحلي لقضايا تنظيم الأسرة الهادفة إلى تعزيز ترشيد السلوك الإنجابي
- مشاركة القطاع الأهلي والقطاع الخاص فس مواجهة القضايا السكانية

إذا تباطأت وتيرة النمو السكاني...

- سيكون العدد التراكمي للداخلين إلى سن العمل أقل بـ ٨٠٢ ألف في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٤٠
- سيتحقق وفر تراكمي في التفقات الجارية على التعليم الأساسي قدره ٤,١ بليون دينار في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٤٠
- سيتحقق وفر تراكمي في التفقات الجارية لقطاع الصحة قدره ٩,٣ بليون دينار في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٤٠
- سيكون نصيب الفرد من الأراضي الزراعية أكثر بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٤٠
- ستكون كمية المياه المطلوب توفيرها أقل بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٤٠